

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما صدر بمصر القبة في ٧ رمضان سنة ١٣٦٧ (١٤ يولييه سنة ١٩٤٨)

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨

بموجب بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨

بموجب بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

بموجب بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم على الوجه الآتي :

مادة ١٠ - كل بناء سواء أكان واقفا على حافة طريق عام أو خاص أم على غير حافة الطريق تقرر السلطة القائمة على أعمال التنظيم ضرورة ترميمه أو هدمه محافظة على الأمن العام أو على سلامة السكان أكونه آيلا للسقوط يجب ترميمه أو هدمه في خلال المدة التي تعينها لذلك السلطة المذكورة .

ويجوز لهذه السلطة في أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء إداريا من السكان واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها الحق في القيام بإخلائه فوراً وعليها أن تعلن إلى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها .

مادة ١٤ - كل مخالفة لأحكام المادة العاشرة يطالب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المباني أو هدمها فإذا لم يتم المسالك تنفيذ الحكم الصادر بالترميم أو الهدم جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذه الأعمال على نفقته .

مادة ٢ - تضاف بعد المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ سالف الذكر مادة جديدة يكون رقمها ١٠ مكررا بالنص الآتي :

مادة ١٠ مكررة - يكون لمهندسي التنظيم المكلفين بالإشراف على المباني صفة رجال الضبطية القضائية في إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر العالي والقرارات الصادرة تنفيذا له ولهم عند الاقتضاء حق دخول المباني لمعاينتها من الداخل وذلك بعد إبلاغ صاحب الشأن بالموعد المعين لإجراء المعاينة كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم وصول يردل إليه قبل هذا الموعد بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣ - لكل وزراء الأشغال العمومية والصحة العمومية والداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨
بالإذن لوزير المالية في إصدار أذونات على الخزانة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

بموجب بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم على الوجه الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية في أن يصدر عند الاقتضاء أذونات على الخزانة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات بالشروط والأوضاع التي يبينها بقرار منه بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢ - تصدر هذه الأذونات لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن .

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨
بالإذن لوزير المالية في إصدار أذونات على الخزانة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية في أن يصدر عند الاقتضاء أذونات على الخزانة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات بالشروط والأوضاع التي يبينها بقرار منه بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢ - تصدر هذه الأذونات لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن .

مادة ٣ - تُعفى الأذونات الصادرة طبقاً للمادة الأولى وكذلك فوائدها من جميع الضرائب المفروضة أو التي تفرض مستقبلاً .

مادة ٤ - تصدر هذه الأذونات لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد .

مادة ٥ - لكل وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .